EP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

UNEP/GC.21/6/Add.1
7 December 2000

ARABIC
ORIGINAL:ENGLISH

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة

الدورة الحادية والعشرون
نيروبي، ٥ - ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت*

## المنتدى البيئي الوزاري العالمي

## البرنامج وصندوق البيئة والمسائل الإدارية وشؤون الميزانية الأخرى

## تقرير اللجنة الإستشارية لشؤون الإدارة والميزانية حول البرنامج المقترح لفترة السنتين، وميزانية الدعم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣

مذكرة من المدير التنفيذي**

١ - يرفق بهذه المذكرة رسالة مؤرخة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ موجهة من رئيس اللجنة الإستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ينقل فيها تقرير اللجنة مشتملاً على ملاحظاتها حول البرنامج المقترح وميزانية الدعم للفترة ٢٠٠٢ -٢٠٠٣ (UNEP/GC.21/6).

٢ - ويُعمّم التقرير كما تلقته الأمانة، دون الخضوع لأي تحرير رسمي. ولذا تجدر الملاحظة بأن الإشارات إلى الفقرات الواردة في تقرير اللجنة لا يقابلها بالضرورة الترقيم الوارد في نص الوثيقة UNEP/GC.21/6.

---

*UNEP/GC.21/1.

** قدمت هذه الوثيقة في وقت متأخر إلى قسم خدمات المؤتمرات نظراً لإتخاذ المقرر المتعلق بالسياسات بشأن التقرير بنهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

K0000266 08012001 17012001

لدواعي الإقتصاد في النفقات يوجد عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل بإصطحاب نسخهم إلى الإجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

التذييل

**البرنامج المقترح لفترة السنتين وميزانية الدعم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣**

تقرير اللجنة الإستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ – نظرت اللجنة الإستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حول البرنامج المقترح وميزانية الدعم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ (UNEP/GC.21/6، الجزء الأول والجزء الثاني). واجتمعت اللجنة أثناء دراستها للتقرير مع ممثلين للمدير التنفيذي الذين قدموا معلومات إضافية.

تقديم الميزانية

٢ – تلاحظ اللجنة الإستشارية بأن التقرير حول البرنامج المقترح، وميزانية الدعم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ قد أُعد وفقاً لشكل الميزانية المنسق الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤسسة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان مع الأخذ في الحسبان التوصيات التي صدرت سابقاً عن اللجنة، كما هو مشار إليه في المرفق الثالث لتقرير الميزانية. ويقدم الإطار المالي لليونيب، كما هو معروض في الجزء الأول من التقرير، الموارد المتوقعة من جميع مصادر التمويل ألا وهي الميزانية العادية للأمم المتحدة، صندوق البيئة، الصناديق الإستئمانية، دعم الصناديق الإستئمانية والمساهمات النظيرة. وتعرض في الجزء الثاني من التقرير، الأهداف والإستراتيجيات والمنجزات المتوقعة ومؤشرات الأداء والأنشطة والنواتج لكل برنامج فرعي من البرامج الفرعية السبعة الخاصة باليونيب. وتلاحظ اللجنة بأنه مع أن مجلس الإدارة يوافق فقط على إستخدام موارد صندوق البيئة، فإن خطة الموارد المعروضة في تقرير الميزانية تتضمّن جميع مصادر الأموال الأخرى، وهي بذلك تقدم صورة كاملة عن المركز المالي فيما يتعلق بالموارد المتاحة لأنشطة اليونيب. ولقد أحيطت اللجنة علماً بأن الجزء الثاني من التقرير قد تمت صياغته وفقاً لأهداف محددة وضعتها لفترة السنتين محافل بيئية عالمية، وبالتحديد المنتدى البيئي الوزاري العالمي بمالمو (الدورة الإستثنائية السادسة لمجلس الإدارة) الذي عقد في أيار/مايو ٢٠٠٠.

٣ – وأُبلغت اللجنة الإستشارية بأن صياغة البرنامج المقترح لفترة السنتين وميزانية الدعم لليونيب للفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣، قد تمت بالتشاور الوثيق مع لجنة الممثلين الدائمين بما في ذلك التوجيهات بشأن تقديرات الإيرادات للفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣.

الإيرادات والمصروفات المتوقعة

٤ – وكما تبين في الجدول ١ ألف، فإن الإيرادات المتوقعة الكلية من جميع المصادر تصل إلى ٢٤٠,١ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣، وهي تتكون من الرصيد المتوقع في أول المدة

والبالغ ٣١,٣ مليون دولار، في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، والموارد المقدّرة البالغة ٨,٧ مليون دولار من الميزانية العادية للأمم المتحدة و١١٩,٩ مليون دولار من صندوق البيئة و٨١,٥ مليون دولار من الصناديق الإستئمانية و٩,٨ مليون دولار من دعم الصناديق الإستئمانية و٢٠,٢ مليون دولار من المساهمات النظيرة. أما الإيرادات المتوقعة للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ كما أقرّها مجلس الإدارة في دورته العشرين، فبلغت ٢٤٢,٢ مليون دولار، ويشمل هذا المبلغ رصيد أول المدة البالغ ٤٨,٦ مليون دولار والموارد المقدرة البالغة ٨,٧ مليون دولار من الميزانية العادية للأمم المتحدة، و١٢٢,٢ مليون دولار من صندوق البيئة و٨٤,٥ مليون دولار من الصناديق الإستئمانية و٨,٢ مليون دولار من دعم الصناديق الإستئمانية و١٨,٥ مليون دولار من المساهمات النظيرة.

٥ – وكما وردت الإشارة إليه في الفقرتين من ٧ و١٢ من التقرير فإن الإيرادات المتوقعة ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ لصندوق البيئة، كما أقرها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته العشرين في شباط/فبراير ١٩٩٩، أثبتت أنها مفرطة في الطموح. ويبين الجدول ٢ باء التعديلات المقترح إجراؤها على خطة موارد صندوق البيئة للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ ويقدم مقارنات مع كل من الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ والميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣. وبلغت الإيرادات المتوقعة المنقحة للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ لصندوق البيئة قيمة ١١١,٨ مليون دولار مبينة إنخفاضاً قيمته ١٠,٤ مليون دولار أو بنسبة ٨,٥ في المائة، مقارنة بالايرادات المتوقعة البالغة ١٢٢,٢ مليون دولار على نحو ما أعتمدت للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠١. وكما هو مبين في الفقرة ١٢، فإن إنخفاض مستوى المساهمات من ٩٦,٣ مليون دولار في الفترة ١٩٩٨ – ١٩٩٩ إلى ٨٦,٢ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠١، يعكس خسارة تعزى إلى الضعف النسبي لعملات بعض الجهات المانحة الرئيسية مقابل دولار الولايات المتحدة (ما يقارب ٤ – ٥ ملايين دولار) وكذلك إنخفاضاً في المساهمات المقدمة إلى الصندوق من بعض الجهات المانحة (ما يقارب ٥ – ٦ ملايين دولار). وتشير اللجنة إلى أن المساهمات المتوقعة من المانحين للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ سوف تشهد إنخفاضاً وذلك من ١١٨,٠ مليون دولار إلى تنبؤ منقح قيمته ٨٦,٢ مليون دولار، مبينّة إنخفاضاً قيمته ٣١,٨ مليون دولار أو نسبة ٢٧ في المائة. ويعوض عن العجز بصورة جزئية زيادة قيمتها ١٩,١ مليون دولار في رصيد أول المدة للصندوق، وذلك من ٣,٢ مليون دولار مقدرة في التقديم الأصلي إلى رصيد منقح لأول المدة قيمته ٢٢,٣ مليون دولار، حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

٦ – وكما هو مبين في الجدول ١ باء من التقرير، فإن الإستخدام الكلي للموارد في إطار صندوق البيئة للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ يتوقع أن يبلغ ١١٩,٢ مليون دولار وهو يتكون من برنامج عمل الصندوق وقيمته ١٠٠ مليون دولار، وميزانية الدعم البالغة ١٤,٢ مليون دولار وإحتياطي البرنامج وقيمته ٥ ملايين دولار. وتلاحظ اللجنة الإستشارية أنه لم يتم تعديل برنامج العمل وميزانية الدعم في خطة الموارد المنقحة للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠١. كما تلاحظ اللجنة كذلك إستناداً إلى الجدول ١ باء والفقرة ١٣ من التقرير توقع عدم إستنفاد الإعتماد قدره ٨,٦ مليون دولار، ويرّد إلى التغييرات في معدلات سعر صرف الدولار مقابل الشلن الكيني، والوفورات الناشئة عن إرتفاع معدلات الشغور عن مستواها المفترض مبدئياً في الميزانية، وبعد البحث، أُبلغت اللجنة عدم الإستنفاد المتوقع للإعتماد بمبلغ ٨,٦ مليون دولار يتضمن مبلغ ٤,١ مليون دولار ويُعزى إلى التغييرات في سعر صرف العملات وقيمته ٤,٥ مليون دولار لتسوية التكاليف بما في ذلك الوفورات الناشئة عن إرتفاع معدلات الشغور.

٧ – وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣، يبين الجدول ١ باء من التقرير إيرادات متوقعة لصندوق البيئة بقيمة ١١٩,٩ مليون دولار، مشتملة على الرصيد المتوقع لأول المدة مقداره ١,٢ مليون دولار فى الفاتح من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، ومساهمات متوقعة قيمتها ١١٦,٧ مليون دولار، وإيرادات متوقعة أخرى قيمتها مليونان من الدولارات. وتلاحظ اللجنة الإستشارية أن المساهمات البالغة ١١٦,٧ مليون دولار المتوقعة للفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ سوف تزداد بما قيمته ٣٠,٥ مليون دولار أو بنسبة ٣٥,٤ في المائة قياساً بالمساهمات البالغة ٨٦,٢ مليون دولار المتوقعة للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ في خطة الموارد المعدلة.

٨ – وكما هو مبين في الجدول ١ باء من التقرير، فإن الإستخدام الإجمالي للموارد المتوقع لفترة السنتين ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣، يصل إلى ١١٩,٩ مليون دولار في إطار صندوق البيئة، مشتملاً على برنامج العمل البالغة قيمته ١٠٠ مليون دولار وميزانية الدعم البالغة ١٤,٩ مليون دولار وإحتياطي البرنامج وقيمته ٥ ملايين دولار. ويظهر الجدولان ٣ و٤ الأحجام وتغييرات التكاليف المتوقعة للفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ مقارنة بتقديرات الإعتمادات للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠١، وذلك في ميزانية الدعم وفي البرامج الفرعية السبعة لبرنامج عمل اليونيب على السواء في إطار صندوق البيئة.

٩ – ويرد بإختصار في الفقرات من ٢٢ إلى ٢٩ من التقرير ذكر الأسباب الرئيسية للزيادات/الإنخفاضات في المخصصات المقترحة للبرامج الفرعية لبرنامج عمل اليونيب. وفي رأي اللجنة، أن تغييرات الأحجام في البرامج الفرعية كان يجب أن تشرح بمزيد من الشفافية. فبالنسبة للبرنامج الفرعي "التكنولوجيا، الصناعة والإقتصاد"، على سبيل المثال، يوجد نقصان مقترح في الحجم قيمته ٣,١ مليون دولار لم يتم تفسيره بصورة واضحة في التقرير. أضف إلى ذلك أن اللجنة تلاحظ في جزء لاحق من التقرير، أن مؤشرات الأداء لم يتم تحديدها كمياً ولا ربطها بالنواتج والخدمات المتوقعة المبيّنة تحت البرامج الفرعية.

١٠ – وتلاحظ اللجنة الإستشارية من الفقرة ١٧ من التقرير بأنه إذا أثبتت الإيرادات المتوقعة للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٣ عدم دقتها ولم تتحقق ببداية فترة السنتين، فإن اليونيب سوف يلتمس إجراء تنقيح في تنفيذ ميزانيته. وتلاحظ اللجنة كذلك، أن لجنة الممثلين الدائمين سوف ترصد مؤشرات ميزانية برنامج الأمم المتحدة للبيئة وقد تقدم، وفقاً لذلك، التوجيهات للمدير التنفيذي بشأن إدخال التعديلات المناسبة في برنامج العمل.

١١ – وتلاحظ اللجنة الإستشارية من الفقرة ١٦ من التقرير، بأن المدير التنفيذي يعتقد إعتقاداً راسخاً بأن حدوث عدد من التطورات من شأنه أن يؤدي إلى تقوية برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) بما في ذلك توفير موارد مالية متكافئة مع توقعات الحكومات حيال تنفيذ برنامج اليونيب.

١٢ – بيد أن اللجنة الإستشارية تلاحظ مع ذلك، وإستناداً إلى الفقرة ٣٤ من التقرير، أن المساهمات الواردة إلى صندوق البيئة إستمرت في الهبوط وأن قاعدة المساهمات للصندوق لم تشهد إتساعاً. ففي عام ١٩٩٧ تعهد ٩١ بلداً بتقديم مساهمات إلى صندوق البيئة وفي عام ١٩٩٨ إنخفض هذا العدد إلى ٧٣. وفي عام ١٩٩٩ تعهد ٦٧ بلداً فقط بدفع التبرعات، وثمة إنخفاضات أخرى تبدو واضحة في

عام ٢٠٠٠، حيث تعهد ٣٧ بلداً فقط بتقديم تبرعات في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وتشير اللجنة الإستشارية إلى تعليقاتها الواردة في الفقرات ١٢ و١٤ و١٥ من تقريرها حول ميزانية البرنامج المقترحة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة السنتين ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ والتقديرات المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٨ – ١٩٩٩ (UNEP/GC.20/XX). وتعتقد اللجنة الإستشارية بأن المستوى المتوقع للمساهمات للفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ لصندوق البيئة، متفائل أكثر من اللازم. وتؤكد اللجنة مجدداً رأيها بأنه في ضوء الهبوط الملحوظ في مستوى المساهمات في صندوق البيئة خلال فترات السنتين السابقة، فإن المصروفات المتوقعة لليونيب في الفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ ينبغي أن تتبنى على ضمان أقوى بإمكانية تحصيل هذه الإيرادات.

١٣ – وكما هو مشار إليه في الفقرة ٣٢ والجدولين ٥ و٦ من التقرير، فإن المدير التنفيذي فيما يتعلق بالفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣، يقترح إنشاء ٣٤ وظيفة إضافية (٩ من وظائف الفئة الفنية و٢٥ من فئة الخدمة العامة) في إطار صندوق البيئة، ووظيفة خدمة عامة إضافية واحدة في إطار ميزانية الدعم. وتلاحظ اللجنة الإستشارية من الجدول ٦-٢ من الجزء الثاني من التقرير أن المطلوب هو إنشاء ٤ وظائف جديدة من أصل ٩ وظائف على مستوى مد – ١، وقد طلبت اللجنة ذلك دون أن تتلقى إيضاحاً بشأن مستوى الوظائف الجديدة ومتطلبات تلك الوظائف .

١٤ – ومع أن اللجنة الإستشارية تعي أن السلطة المخول لها خلق وإلغاء الوظائف الممولة من ميزانية البرنامج لصندوق البيئة، وميزانية دعم الصناديق الإستئمانية والمساهمات النظيرة، هي سلطة يتمتع بها المدير التنفيذي، ونظراً للنقص الحرج الحالي في موارد برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن اللجنة على يقين من أن المدير التنفيذي سوف يتريّث في إنشاء وظائف إضافية في إطار صندوق البيئة إلى أن تبرز ضمانات تؤكد تحقيق الإيرادات المحتملة لليونيب للفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣، وتلاحظ اللجنة من الفقرة ٣٩ بأن وظيفة الخدمة العامة الإضافية المقترحة تحت ميزانية الدعم، ستخص أمانة مجلس الإدارة، وليس لدى اللجنة أي إعتراض على هذا المقترح.

<u>ميزانية الدعم</u>

١٥ – وكما هو مشار إليه في الفقرات ٤٤ إلى ٤٦ والجدول ٧ من التقرير، فإن ميزانية الدعم الكلية للفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ تصل إلى ٢٣,٨ مليون دولار، وهي تشمل ١,٥ مليون دولار تحت الميزانية العادية للأمم المتحدة، و١٤,٩ مليون دولار تحت صندوق البيئة و٧ ملايين دولار تحت موارد دعم الصناديق الإستئمانية وتخصيص إعتماد من الصناديق الإستئمانية بقيمة ٠,٥ مليون دولار للموظفين الفنيين المبتدئين (أنظر أيضاً المرفقين ٤ و٦).

١٦ – وتلاحظ اللجنة إستناداً إلى الفقرة ٤٧ من التقرير بأن معدلات الشغور المفترضة للميزانية الكلية لفترة السنتين ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ هي ٨ في المائة لوظائف الفئة الفنية و٣ في المائة لوظائف الخدمة العامة. وتلاحظ اللجنة بأن متوسط معدلات الشغور في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وصل مستوى ١٧ في المائة بالنسبة لوظائف الفئة الفنية و١١ في المائة بالنسبة لوظائف الخدمة العامة، وإلتمست اللجنة تعليلاً لأسباب وضع الشغور السائد في برنامج الأمم

المتحدة للبيئة. وأُبلغت اللجنة بأن مشاكل اليونيب المتصلة بتعيين الموظفين وإبقائهم في وظائفهم، ترتبط بأوضاع الخدمة في نيروبي، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالمنهجية المتبعة حالياً في حساب تسوية المقر الوظيفي في مكان العمل. واللجنة على يقين من أن مكتب الأمم المتحدة لإدارة الموارد البشرية سوف يتصدى لهذه المشكلات على سبيل الأولوية.

١٧ - وكما هو مبين في الجدولين ١و٢، فإن التقدير البالغ ٧٠٠ ٧١٠ ٥ دولار المقترح كإستعادة نفقات الخدمات المقدمة من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، قد إستمر عن نفس المستوى الذي كان عليه في فترة السنتين ٢٠٠٠ - ٢٠٠١، ويرتهن بالموافقة على الميزانية العادية للأمم المتحدة .

١٨ - وبهذا الصدد تشير اللجنة الإستشارية إلى تعليقاتها الواردة في الفقرة ثامناً - ١١١ من تقريرها الأول حول ميزانية البرنامج المقترحة لفترة السنيتين ٢٠٠٠ -٢٠٠١ (A/57/7) بأنه قد "خلصت اللجنة، على أساس نظرها في ميزانيتي برنامج البيئة والموئل، إلى أنه لا يوجد في الوقت الراهن إجراء متفق عليه لتحديد مجموع تكاليف المكتب في نيروبي وأسعار الخدمات المقدمة إلى المنظمات الأخرى في نيروبي. وتطلب اللجنة أن تنشئ الأمم المتحدة وبرنامج البيئة والموئل آلية لتحديد تكاليف المكتب في نيروبي وكيفية توزيعها. وينبغي أن يتم ذلك مع مراعاة الخبرة المكتسبة لدى مراكز العمل الأخرى مثل مركز العمل في فيينا الذي تتقاسم الأمم المتحدة فيه التكاليف وذلك قبل تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ والميزانيات ذات الصلة لبرنامج البيئة والموئل."

<u>الإحتياطي المالي</u>

١٩ - في مقرره ٣١/٢٠ الصادر في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٩، الفقرة ١٤ لاحظ مجلس الإدارة الخطوات التي إتخذها المدير التنفيذي لزيادة حجم الإحتياطي المالي إلى مستواه الحالي البالغ ١٠ ملايين دولار، وحث المدير التنفيذي على مواصلة زيادة مستوى الإحتياطي المالي لكي يصل إلى ٢٠ مليون دولار، بمجرد أن، وحين، تصبح الموارد المرحلة المتاحة أكثر بكثير من تلك اللازمة لتنفيذ البرنامج المعتمد لفترتي السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩ و٢٠٠٠ - ٢٠٠١. وتلاحظ اللجنة الإستشارية من الفقرة ٣٧ من التقرير أنه من غير المحتمل للغاية بلوغ الإحتياطي المالي إلى مستوى ٢٠ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٣ وذلك نظراً للوضع المالي السائد في برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

- - - - -